تقرير الحوكمة السنوي
عن عام ٢٠٢٥

Qatar National Bank S.A.E

KPMG
حَـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير تأكد مستقل
على تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطني "ش.م.م."
عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات
كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات
الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة بنك قطر الوطني "ش.م.م."

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة **بنك قطر الوطني** (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى السيد/ رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى السيد/ رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسؤول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، بالإضافة إلى أنه مسؤول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية مراجع الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكد المحدود التى قمنا بها.

وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الادارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده فى كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التى يتم أداؤها فى مهام التأكد المحدود تختلف فى طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقا من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذي يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذي يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصي وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه فقد قمنا بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التى قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.

وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار المراجعة المصري رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. كما لم تمتد اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير استيفاءاً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض أخر. وبالتالى فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الادارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفى بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهى لا تمثل بالتالي معياراً محدداً يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

KPMG

حـــازم حســن

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة **بنك قطر الوطني** (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ المرفق لم يتم إعداده وعرضه فى جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مراقب الحسابات
عبدالهادي محمد علي إبراهيم
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية "٣٩٥"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حـــازم حســن
محاسبون قانونيون ومستشارون
١٠

القاهرة في ١٣ يناير ٢٠٢٦

بيكر تلي
محمد هلال و وحيد عبدالغفار

مبنى دجله فيو – الطريق الدائري
القطامية – القاهرة – مصر
ت: ٩,٨,٤,٣,٠١ ٢٧٢٥ ٢+

س ٦١ قطعة ١١ – الشطر العاشر
أمام كارفور المعادى
زهراء المعادى، القاهرة، مصر
ت: ٣٤,٣٣,٣٢,٣١ ٢٣١٠١ ٢+

٨٧ شارع رمسيس – القاهرة – مصر
ت: ٤٨١٠ ٢٥٧٤ ٢+ / ٠٧٨٥ ٢٥٧٧ ٢+

info@bakertillyeg.com
www.bakertillyeg.com

تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطني "شركة مساهمة مصرية"

على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات

الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة بنك قطر الوطني "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة بنك قطر الوطني "شركة مساهمة مصرية" (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ والذى تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسئول عن التأكد من الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها. كما تتضمن مسئولية الإدارة كذلك تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظم وإجراءات رقابة داخلية ملائمة لأغراض إعداد التقرير.

بيكر تلي
محمد هلال و وحيد عبدالغفار

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وعرضه وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.

قد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده وعرضه في كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التي يتم أدائها في مهام التأكد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وهى أضيق نطاقاً من تلك التي يتم أداؤها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذى يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذى يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التي قمنا بتنفيذها على حكمنا المهني وتشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلى:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم في كيفية إعداد وعرض التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التي قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضة بنموذج تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك كلما أمكن ذلك.
- تنفيذ إجراءات فحص تفصيلي بأسلوب العينات، عندما كان ذلك ضرورياً لمحتويات التقرير القابلة للقياس.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار المراجعة المصري (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق. ولم تشمل إجراءاتنا الجوانب غير الكمية أو مدى فاعلية أو صحة أو اكتمال أمور مثل إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير إستيفاءاً لمتطلبات المادة (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

بيكر تلي
محمد هلال و وحيد عبدالغفار

القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الإدارية والقانونية تعتمد على الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الإجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة، وفى بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهى لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة على الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لإعداده.

الاستنتاج

وفى ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطني "شركة مساهمة مصرية" على الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مراقب الحسابات

MOHAMED HILAL & WAHID ABDEL GHAFFAR
bakertilly
محمد هلال
محمود جسام هلال

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية "٣٩٠"
Bakertilly محمد هلال ووحيد عبدالغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في: ١٣ يناير ٢٠٢٦

جـــدول المحتـــويات

تمهيـــــد 2
البيانات الأساسية للبنك 2
هيكـــل الملكيـــة 3
نبذة عن إنجازات البنك خلال العام التي ساهمت في تعزيز الحوكمة 3
المحاور الأساسية للحوكمة 3
أولاً : الجمعية العامة للمساهمين 3
ثانياً : مجلس الإدارة 4
تشكيل مجلس الإدارة 4
دور مجلس الإدارة ومسئولياته 5
رئيس مجلس الإدارة ومسئولياته ومهامه 5
الرئيس التنفيذي ومسئولياته ومهامه 6
أمين سر مجلس الإدارة 7
سير اجتماعات مجلس الإدارة 7
التقارير والمعلومات المقدمة للمجلس ولجانه الفرعية 8
الإدارة التنفيذية 8
الهيكل التنظيمي للبنك 9
ثالثاً : لجان مجلس الإدارة و اللجان الداخلية بالبنك 10
أ- اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة 10
ب- جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة منه 13
ج- اللجان الداخلية بالبنك (لجان الإدارة) 14
د- اللجان المستقلة 19
رابعاً : البيئة الرقابية 20
نظام الرقابة الداخلية 20
قطاع المراجعة الداخلية 21
قطاع المخاطر 21
قطاع التطابق والالتزام 21
إدارة الحوكمة 22
مراقبي الحسابات 23
الإفصـــاح والشفافيـة 23
المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي 23
علاقات المستثمرين 24
أدوات الإفصاح 25
المواثيق والسياسات 27

تقرير الحوكمة السنوي عن عام 2025
لبنك قطر الوطني ش.م.م.

تمهيـــــــد

يدرك بنك قطر الوطني ش.م.م. ضرورة الالتزام بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة، والتي تنبع من أهمية تطبيق سياسات وإجراءات الحوكمة الرشيدة والتي يتخذها البنك كثقافة عامة ورؤية واستراتيجية طويلة المدى يتم تطبيقها بشكل مستدام وليس فقط في الأجل القصير، وذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة للمساهمين والمحافظة على ثقة العملاء والمستثمرين والحفاظ على حقوق كافة أصحاب المصالح وكذلك حقوق العاملين بالبنك والمتعاملين معه. كما أن البنك يلتزم دائما بالمحافظة على أعلى معايير الحوكمة ونشر تقارير نتائج الأعمال بدقة وشفافية والالتزام التام بالقوانين والقواعد والضوابط الرقابية التي تحكم أعمال وأنشطة البنك.

ويعكس هذا التقرير - الذي يصدر كوثيقة مصاحبة للتقرير السنوي للبنك عن عام 2025 - جهود البنك في الامتثال للمتطلبات الرقابية والقواعد التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.
تم إعداد هذا التقرير استرشادا بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية وضوابط الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى التي يقوم بنك قطر الوطني ش.م.م. بتنفيذها طبقاً لقواعد مجموعة بنك قطر الوطني.

البيانات الأساسية للبنك

اسم البنك	بنك قطر الوطني ش.م.م.

غرض البنك	تقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه		
المدة المحددة للبنك	50 عاماً	تاريخ القيد بالبورصة	1996/07/07
القانون الخاضع له البنك	رقم 43 لسنة 1974و المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 1998 والمعدل بالقانون 72 لسنة 2017	القيمة الاسمية للسهم	5 (خمسه) جنيه مصري
رأس المال المرخص به	15 مليار جنيه مصري	رأس المال المصدر	10,774,114,830 جنيه مصري
رأس المال المدفوع	10,774,114,830 جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	188894 1978/04/24

أسماء السادة مسئولي الاتصال	تامر غريب سليمان أحمد محمد نبيل عبد المطلب احمد محمد السعيد على حجازي علي عبد الرؤوف إبراهيم	أرقام التليفونات	27707782 23973700 23973990 27707770
رقم الفاكس	27707628		
عنوان المركز الرئيسى	5 شارع شامبليون – قصر النيل – وسط القاهرة		
الموقع الإلكترونى	www.qnb.com.eg		
البريد الإلكترونى	Info.qnb@qnb.com.eg		

هيكـل الملكيــة

حملة 5 % من أسهم البنك فأكثر	عدد الاسهم في 2025/12/31	النسبة %
بنك قطر الوطني	2.046.369.862	94.967
الاجمالي	2.046.369.862	94.967

نبذة عن إنجازات البنك خلال العام التي ساهمت في تعزيز الحوكمة

يقوم بنك قطر الوطني ش.م.م. بتحديث الإطار العام للحوكمة بالبنك بصورة دائمة ومستمرة للتأكد من تماشي البنك مع أفضل الممارسات الدولية والعالمية والإقليمية لتطبيق قواعد الحوكمة فضلا على تطبيق تعليمات وقواعد وقوانين الجهات الرقابية المحلية. واتخذ البنك العديد من الإجراءات والتحسينات لتلبية متطلبات الحوكمة التي تهدف إلى الحد من المخاطر البنكية والأنشطة الخطرة والمعقدة والتي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم ولمواجهة الظروف والازمات الاقتصادية والمالية المتتالية التي تنعكس على الدول والحكومات على حد سواء وبالتالي تنعكس على الجهاز المصرفي والبنوك أيضا، ومن اهم هذه الانجازات خلال العام 2025:

1- التصديق على لجنة الإدارة الجديدة وهي "لجنة PRBC لمواكبة تعليمات البنك المركزي المصري"، وأهداف ومسؤوليات اللجنة كالتالي: الموافقة على منهجيات المخاطر والافتراضات والسيناريوهات والبنية التحتية المستخدمة لاختبارات الضغط وتمارين ICAAP

2- الحصول على الموافقة الأولية من البنك المركزي المصري لتأسيس بنك رقمي يُدعى"EZ Bank" ، برأسمال مصدر إجمالي قدره 4.5 مليار جنيه مصري، حيث وصلت نسبة مشاركة بنك قطر الوطني - مصر وفروعه إلى 32% .

3- في ضوء التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي خلال عام 2025، حصلت إدارة حوكمة الشركات على عدة موافقات تكنولوجية من البنك المركزي المصري. وقد أدى ذلك إلى زيادة الأنشطة، لا سيما في قطاعات البنوك الرقمية، وخدمات التكنولوجيا، والتطبيقات المحمولة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، بما في ذلك على سبيل المثال "Apple Pay" وطرق الدفع والتحويل الإلكترونية الأخرى. وبالتالي، يتيح هذا للبنك مواكبة التطورات الإلكترونية في السوق العالمي وقطاع البنوك في مصر.

4- تنفيذ تعليمات حوكمة الشركات للبنك المركزي كما يلي:

- تحديث مهام وتوصيف لجنة التدقيق والامتثال
- تحديث مهام وتوصيف لجنة المخاطر
- تحديث مهام وتوصيف لجنة الحوكمة والشؤون الترشيحية
- تحديث مهام وتوصيف لجنة المكافآت والمزايا
- تم تحديث السياسات التالية لحوكمة الشركات في البنك:

1- ميثاق مجلس الإدارة
2- سياسة مجلس الإدارة
3- دليل الحوكمة

المحاور الأساسية للحوكمة

ترتكز الحوكمة على أربع ركائز أساسية وهي (المسئولية، المساءلة، العدالة، والشفافية) حيث يلتزم بنك قطر الوطني ش.م.م. بتطبيق تلك الركائز من خلال ما يلي:

أولاً: الجمعية العامة للمساهمين

تتكون الجمعية العامة من كافة مساهمي البنك، كلاً بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهم ولكل مساهم حق حضور الجمعية العامة ، ويقوم البنك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها تيسير حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة مع الالتزام بأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك المتعلقة بالإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية العامة وكيفية إدارتها ، حيث تتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح لكافة المساهمين بالتعبير عن آرائهم في ضوء ما ينظمه القانون والنظام الأساسي وبما يتوافق مع جدول أعمال الجمعية، ويقوم البنك بالإفصاح الكامل والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات والذى

يكون مصحوبًا بالبيانات والمعلومات التي تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ومدروس ، كما يتم الرد على كافة الاستفسارات الواردة من المساهمين المرسلة قبل الاجتماع لتضمينها ضمن جدول الأعمال.
وتباعاً يقوم البنك بالإفصاح عن القرارات التي تم اتخاذها خلال الجمعية العامة وكذلك جميع الأحداث الجوهرية التي حدثت وفي نفس الوقت يتم نشر محاضر اجتماع الجمعية العامة على الموقع الالكتروني للبنك ويلتزم البنك بموافاة البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك البورصة المصرية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها، وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع بما يضمن إتاحة المعلومات للجميع بشكل عادل.

ثانياً: مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتكون التشكيل الحالي لمجلس الإدارة من 12 عضواء ووفقاً للنظام الأساسي للبنك يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتكون من عدد من الاعضاء لا يقل عن خمسة تختارهم الجمعية العامة وذلك من بين حملة الأسهم ، ويعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي عضو مجلس الإدارة في استبدال من يمثله في المجلس ، ويراعى في تعيين أعضاء المجلس أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة نصيبهم في رأس المال ، يتشكل المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين (مستقلين و غير مستقلين) للتأكد من أن قرارات المجلس لا يهيمن عليها فرد معين أو مجموعة صغيرة من الأفراد، ويتعين أن يكون بمجلس الإدارة على الأكثر اثنين من الأعضاء التنفيذيين ويجب أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين.
ويراعى عند انتخاب أعضاء مجلس الادارة تطبيق نظام التصويت التراكمي وذلك بمنح كل مساهم عدداً من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها بحيث يمكنه منحها جميعاً لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وبما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك.
يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس والرئيس التنفيذي للبنك، وفي حالة غياب الرئيس ونائب الرئيس يتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء سناً.
ويتمتع جميع أعضاء المجلس بالخبرة والمعرفة اللازمة لتأدية مهامهم بفاعلية وكفاءة لتحقيق مصلحة البنك ومساهميه وعملائه كما تتوافر لدى أعضاء المجلس الدراية التامة بدورهم الرقابي ودورهم تجاه إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة. وفيما يلي تشكيل مجلس الإدارة في دورته الحالية 2025-2028:

م	الأســـــــم	الصفة (تنفيذي / غير تنفيذي)	المنصب	عدد الأسهم المملوكة بتاريخ 31 ديسمبر 2025	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
1	الأستاذ / علي راشد على المسند المهندي	غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة		04 أبريل 2013	ممثلا لبنك قطر الوطني
2	الأستاذ / عاصم محمد فهمي محمد رجب	غير تنفيذي	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	26 مايو 2022	مستقل
3	الأستاذ / محمد محمود علي بدير	تنفيذي	الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة	-	13 سبتمبر 2021	ممثلا لبنك قطر الوطني
*	الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	04 أبريل 2013	ممثلا لبنك قطر الوطني
4	الأستاذة / مريم محمد آل كواري	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	03 مارس 2025	ممثلا لبنك قطر الوطني
5	الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد	تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	21 يناير 2014	ممثلا لبنك قطر الوطني
6	الأستاذ / محمد علاء الدين محمد خيرت	تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	26 نوفمبر 2025	ممثلا لبنك قطر الوطني
*	الأستاذ / عادل علي محمد الفراهيد المالكي	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	13 أكتوبر 2015	ممثلا لبنك قطر الوطني
7	الأستاذ / أحمد محمد الاصمخ	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	10 ابريل 2025	ممثلا لبنك قطر الوطني
8	الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	25 سبتمبر 2019	ممثلا لبنك قطر الوطني
9	الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	25 سبتمبر 2019	ممثلا لبنك قطر الوطني
10	الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	16 يونيو 2020	ممثلا لبنك قطر الوطني
11	الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	16 يونيو 2020	ممثلا لبنك قطر الوطني
12	الشيخ حمد بن طلال عبد العزيز العبد لله ال ثاني	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة	-	02 نوفمبر 2022	مستقل

*انتهى العضوية في نهاية رمجلس الإدارة 2022-2025.

دور مجلس الإدارة ومسئولياته

يتولى إدارة بنك قطر الوطني، مجلس إدارة فعّال، بناءً على التكليف الصادر له من الجمعية العامة ويعد المجلس مسؤول بشكل فردي و/أو جماعي عن إدارته للبنك بالطريقة المُثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الأعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الأطراف ذوي المصلحة، وتحقيق كل ما سبق في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط البنك.

ويمكن تحديد المحاور الأساسية لدور ومسئوليات مجلس الإدارة كما يلي:

- يعمل المجلس على التأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا من تحمل مسؤولياتهم ويسهل كفاءة صنع القرار والحوكمة الرشيدة. ويشمل ذلك التحديد الواضح للمسؤوليات والسلطات الرئيسية للمجلس نفسه والإدارة العليا والمسئولين عن الوظائف الرقابية.
- الموافقة على الأهداف والسياسات والخطط الاستراتيجية للبنك، وتعيين واستبدال الإدارة التنفيذية.
- وضع القيم والمعايير الخاصة بالبنك والتأكد من الوفاء بالالتزامات تجاه المساهمين والأطراف المرتبطة الأخرى.
- ضمان التزام البنك بالقوانين والتشريعات والنظام الأساسي للبنك واللوائح الداخلية، كما يُعتبر المجلس مسئولاً عن حماية البنك من الممارسات والأنشطة غير القانونية وغير الملائمة.
- من اختصاصات المجلس الأساسية إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال والأنشطة، والتحقق من جودة ونزاهة الرقابة المالية والرقابة الداخلية والمتانة المالية للبنك، كما يتوافر في أعضاء المجلس الإلمام الكافي بكافة الأنشطة والوظائف بالبنك.
- الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لأنشطة وأعمال البنك ومكانتها في السوق والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات الصلة.
- إيجاد إطار عمل تشريعي داخل البنك، وخاصةً فيما يتعلق بقواعد الهيكل التنظيمي وممارسة الأعمال، بما في ذلك الآلية الخاصة بتوزيع الكفاءات والكوادر على كافة أقسام البنك وإداراته بشكل علمي ومدروس.
- إجراء مراجعة دورية للترتيبات والاتفاقيات مع مراقبي الحسابات بهدف ضمان توافقها مع حجم وطبيعة عمليات البنك.
- ضمان مصداقية وملائمة القواعد المالية والمحاسبية بما فيها تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- رفع التقارير المالية للمساهمين فيما يتعلق بأعمال البنك.
- ضمان صحة إجراءات الإفصاح والتواصل مع المساهمين، المستثمرين، وجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة، فيما يتعلق باستراتيجية البنك والنتائج المالية والتطورات الكبيرة.
- توفير نظام فعّال للرقابة الداخلية بهدف تقييم المخاطر والتعامل معها، بالإضافة إلى إيجاد إطار عمل ملائم لإدارة المخاطر.
- إيجاد نظام يمكن من خلاله رفع المعلومات المتعلقة بالتصرفات غير الملائمة في البنك إلى مجلس الإدارة.
- صياغة قواعد واضحة وفعالة وكافية للتعامل مع تعارض المصالح.
- يحرص المجلس على التأكد من توافر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم بكل كفاءة وفاعلية.

رئيس مجلس الإدارة ومسئولياته ومهامه

هو المسؤول عن كفاءة أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسئولية ارشاد وتوجيه المجلس وضمان فاعلية أدائه ومن اهم مسئولياته ومهامه ما يلي:

- توجيه الدعوة لانعقاد اجتماعات مجلس الإدارة ووضع جدول اعماله وإدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروض من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- تشجيع النقاش والنقد وضمان إمكانية التعبير عن الآراء المعارضة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من قيام كل أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته / وظيفتها.

- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب وأسلوب متابعتها.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالبنك وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- قيادة مجلس الإدارة بما يضمن وضوح الرؤية الاستراتيجية وتحديد الأولويات ومناقشة رؤية الإدارة التنفيذية لضمان كفاءة التخطيط وفعاليته في مواجه التحديات والتغيرات المعقدة والسريعة في بيئة الاعمال بما يضمن وضوح كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها.
- ضمان توافر القيادة الرشيدة بما يضمن وضوح التوقعات المرجوة المتعلقة بالنزاهة والثقافة والقيم ومبادئ الاعمال التي تضمن استدامة الاعمال.
- التأكد من ان صناعة القرار تتم من خلال حكم واضح ومعرفة شاملة لموضوع القرار بالإضافة الي التأكيد من ان عملية اتخاذ القرارات في البنك تتم من خلال نظام كفء وفعال في الوقت المناسب لتنفيذها.
- بناء علاقة قوية مع الرئيس التنفيذي للبنك مبنية على التفاهم المتبادل لأدوار كل منهما ومسئولياته لضمان ان يكون رئيس المجلس قادرا على قيادة المجلس بصورة مستقرة وتطوير الأداء لمواجه التحديات المختلفة بشكل فعال.
- العمل مع الرئيس التنفيذي ومجلس الإدارة لاستيعاب وتوثيق وتوافق استراتيجية المجموعة ومخاطرها وحوكمتها استجابة للتغيرات الاقتصادية و /او القانونية المحيطة.
- الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذين وغير التنفيذين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا للبنك للتأكد من تنفيذ خطة العمل والأهداف الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة.
- التركيز على قيادة العلاقات الخارجية على المستويات العليا الرقابية والسياسية لإظهار مدي قدرة وفاعلية أداء البنك.
- ضمان التواصل الفعال والمنظم مع المساهمين وضمان وصول آرائهم لمجلس الإدارة كاملا.
- رئاسة الاجتماع غير الرسمي للمساهمين، واجتماع الجمعية العامة السنوي وكذا أي اجتماع لمساهمي البنك.
- قيادة تطوير أعضاء مجلس الإدارة مع المسئولين في المجموعة بما يشمل برامج التحفيز للأعضاء الجدد مع متابعة منتظمة لأداء جميع الأعضاء
- إدارة تعاقب السلطة على مستوي كل من أعضاء مجلس الإدارة ولجانه لضمان تنوع وفعالية خبرات وكفاءة الأعضاء.
- بناء نظام دوري للمراقبة والتقييم لأداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضائه.
- الدعوة لانعقاد اجتماعات دورية مع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين مع عدم حضور الأعضاء التنفيذين تلك الاجتماعات.

الرئيس التنفيذي ومسئولياته ومهامه:

هو الشخص الذي يعتلي قمة الإدارة التنفيذية العليا في البنك ومن اهم مسئولياته ومهامه ما يلي:

- تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل السنوية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- رئاسة العمل التنفيذي بالبنك وإدارة اعماله اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام البنك ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضاء العملاء عن البنك.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالاتفاق مع رئيس المجلس.
- ضمان ان قوة إطار المخاطر والالتزام والتطابق وكذا الحوكمة جزء لا يتجزأ من نظام العمل.
- ضمان ان قوة وكفاءة نظام التفتيش الداخلي مطبق فعليا بالبنك.
- ضمان وجود نظام مخاطر قوى مطبق في جميع أماكن التشغيل في البنك.
- تفعيل الرقابة الداخلية في إدارة العمليات المصرفية والتأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية.
- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال البنك وتقييم أدائها، وكذلك تقرير الحوكمة.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تعاقب السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة البنك.

- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالبنك وفقاً لقواعد التشغيل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة

يعد دور أمين سر مجلس الإدارة من الأدوار الحيوية والهامة لدي البنك، ويمكن إيضاح أهم مسئوليات أمين السر كما يلي:

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة من المجلس، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي. والتأكد في بداية الاجتماع من استلام الأعضاء لجدول الأعمال وكافة المستندات الخاصة بالاجتماع
- تسجيل الحضور في الاجتماعات وذكر ما إذا كان الحضور فعلياً، أو من خلال وسائل الاتصال الحديثة
- إعداد محاضر الاجتماعات وتوقيعها وإرسال نسخة منها لأعضاء مجلس الإدارة لاعتمادها – سواء الحاضرين فعلياً أو المشاركين عبر وسائل الاتصال، بالإضافة إلى حفظ تسجيلات الاجتماعات – عن طريق استخدام جهاز تسجيل مخصص يسمح بتأمين التسجيلات – ضمن سجلات البنك لمدة زمنية تتوافق مع ما تحدده سياسات البنك تطبيقاً للمتطلبات القانونية وطبقاً للضوابط والتعليمات الرقابية الصادرة في هذا الشأن
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- متابعة اصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة والتأكد من عرض تقارير تلك اللجان على مجلس الإدارة.
- التنسيق مع اللجان المعنية في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان، والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.

سير اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة ١٨ مرة خلال عام ٢٠٢٥ بحضور ورئاسة السيد رئيس مجلس الإدارة، وبحضور السيد الرئيس التنفيذي للبنك، حيث تتطلب الضوابط الرقابية (البنك المركزي المصري) أن يجتمع مجلس إدارة البنك ٦ مرات على الأقل خلال السنة، ويجوز مشاركة الاعضاء في الاجتماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة (الاتصال الهاتفي أو الاتصال عبر الفيديو) وتعتبر مشاركة عضو مجلس الادارة في الاجتماعات من خلال وسائل الاتصال الحديثة مشاركة فعلية في اجتماعات المجلس ويحق له التصويت، ويتم حسابه في النصاب القانوني لانعقاد المجلس وصحة القرارات الصادرة عنه. ويجوز ان ينعقد اجتماع مجلس الإدارة خارج مركز البنك داخل مصر او خارجها بشرط موافقة وحضور جميع اعضاء المجلس او ممثليهم، على ان يكون انعقاد اجتماع المجلس خارج جمهورية مصر العربية لمرة واحدة خلال السنة المالية .كما يجوز اتخاذ قرارات مجلس الادارة بالتمرير في حالة الضرورة بشرط موافقة جميع الاعضاء عليها، على ان يعتمد القرار لاحقا في اول اجتماع لمجلس الادارة.

التقارير والمعلومات المقدمة للمجلس ولجانه الفرعية

بالإضافة إلى التقارير والمستندات المقدمة إلى مجلس الإدارة قبل انعقاد اجتماعات المجلس، يتم موافاة أعضاء المجلس أيضاً بالمعلومات والتقارير والمستندات الكافية وفي الوقت المناسب حتى يتمكنوا من اداء المهام المطلوبة منهم، كما يتلقى أعضاء اللجان المعلومات ذات الصلة - قبل وقتٍ كافٍ من عقد اجتماعات اللجان - وذلك للدراسة والبحث بهدف دعم وتمكين الأعضاء من اتخاذ القرارات الملائمة داخل لجان المجلس المختلفة.

الإدارة التنفيذية

في حين أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة في البنك، تتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية الإدارة اليومية لكافة أنشطة البنك فهي المسئولة عن ضمان إتمام العمليات بشكل فعال وآمن وصحيح وفقاً للسياسات والإجراءات وضوابط العمل الداخلية للبنك وذلك في إطار القوانين واللوائح والضوابط ذات الصلة.

المؤهلات:

- يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بأعلى معايير المعرفة وبالخبرات المهنية المحترفة إلى جانب المؤهلات الشخصية كما تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق أفضل مبادئ السلوكيات والأخلاق المهنية.
- يلتزم أعضاء الإدارة التنفيذية باحترام توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والاختصاصات فيما بينهم وبين المستوى التنفيذي والقائمة عليه الإدارة العليا في البنك.
- يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية بالوعي الكامل بدورهم المتعلق بالحوكمة، بالإضافة إلى فهمهم لمهامهم ومسؤولياتهم لتطبيق المتطلبات التشريعية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يخدم مصلحة البنك.

المهام:

تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ المهام التالية:

- تنفيذ الأنشطة التشغيلية للبنك.
- إعداد هيكل تنظيمي - تتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة - يقوم على تحديد الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات والتسلسلات الإدارية الخاصة بالأنشطة والأعمال وتجنب أي تعارض في المصالح.
- تطبيق تعليمات وتوجيهات مجلس الإدارة ذات الصلة لما فيه مصلحة البنك.
- توفير الإجراءات الملائمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تواجه البنك.
- توفير الإجراءات الملائمة للتأكد من تلبية جميع متطلبات وظيفة الالتزام بالبنك.
- توفير الإجراءات الملائمة وفقاً لتعليمات مجلس الإدارة لضمان تكامل الرقابة الداخلية وفعالية أدائها، بالإضافة إلى تقييمها بشكل دوري.
- الحفاظ على السجلات اللازمة لجميع الإجراءات والقرارات الخاصة بالبنك.
- إنشاء نظام للمعلومات الإدارية يضم التقارير الخاصة بأنشطة الأعمال ونتائج الرقابة الداخلية ووضعها مباشرة في متناول مجلس الإدارة.

المسئوليات:

الإدارة التنفيذية مسئولة عن التنفيذ الأمثل للأعمال، إلى جانب التزامها بأن تكون المعلومات ذات صلة بالأنشطة التشغيلية وذات مصداقية ومكتملة ومتوافرة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب.

من مسؤوليات الإدارة التنفيذية كذلك ضمان توافر القدر الكافي من المعلومات حول عمليات البنك وتقوم بتزويد أعضاء المجلس بالتقارير اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية.

والإدارة التنفيذية مسئولة أمام المجلس عن إعداد المقترحات الرئيسية المتعلقة بما يلي:

- الاستراتيجيات الخاصة بالبنك.
- الموازنات السنوية وخطة الأعمال.
- سياسة المخاطر ووضع الآليات لتحديد المهام والمسؤوليات وإعداد التقارير الخاصة بالمخاطر، بما في ذلك الواجبات والمسؤوليات لدعم الموظفين والتشاور معهم حول تقييم آلية عمل المخاطر وأدواتها.
- التقييم الدوري للمخاطر.
- أنظمة الرقابة الداخلية.
- التقارير المالية، النماذج والتقارير الدورية.

الهيكل التنظيمي للبنك:

V. 08/2026

وحده التطوير التنظيمي
الموارد البشريه

بنك قطر الوطني
الهيكل التنظيمي الرئيسي

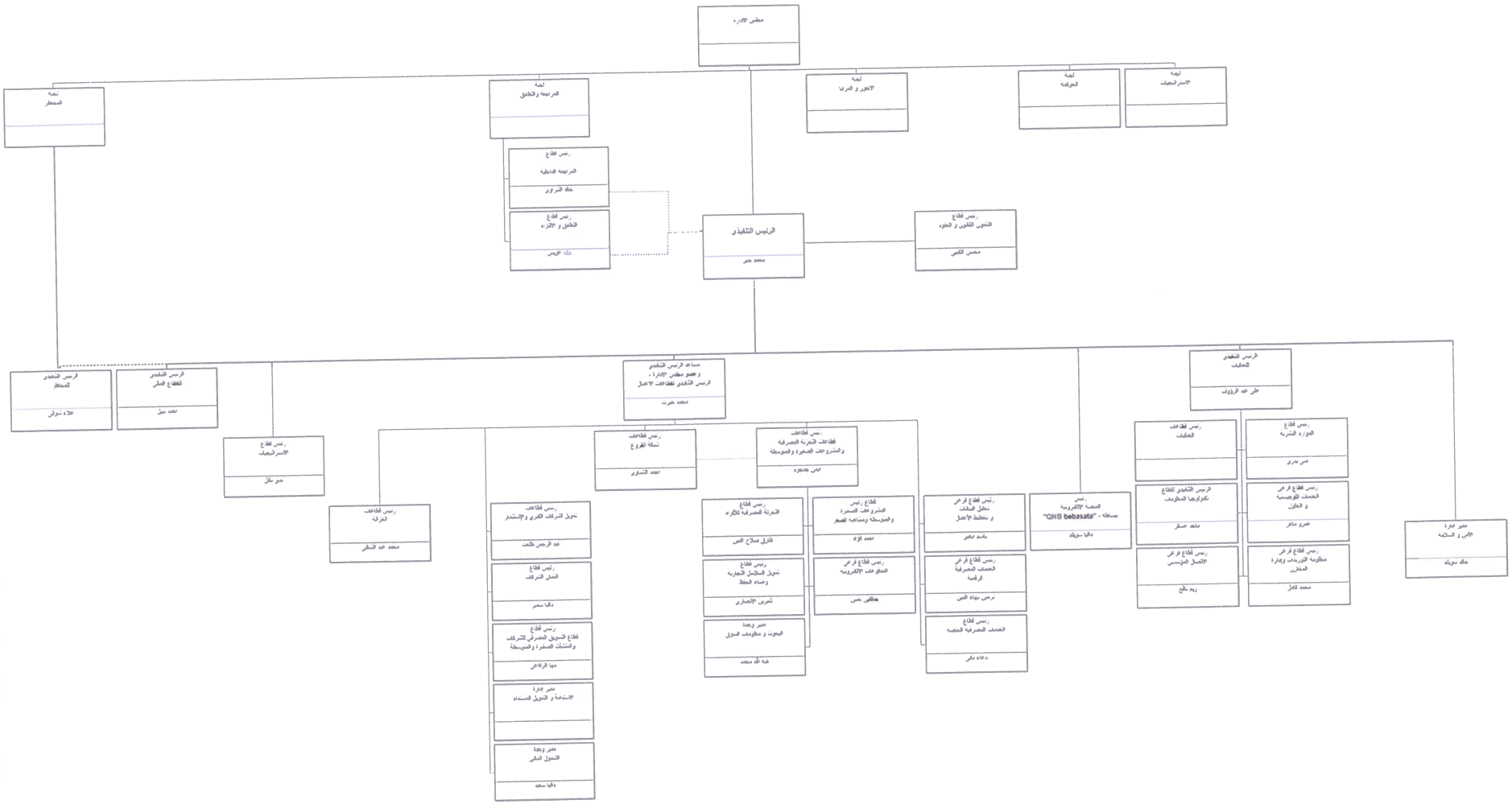

ثالثاً: لجان مجلس الإدارة و اللجان الداخلية بالبنك

لتحقيق أهداف البنك بالشكل الأمثل، قام مجلس إدارة البنك بتشكيل عدداً من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة لدعمه ومعاونته في تنفيذ مسئولياته والمهام الموكلة اليه، ولقد تم تشكيل تلك اللجان وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري والقوانين والتعليمات والإجراءات ذات الصلة وفي ضوء متطلبات واحتياجات وطبيعة أنشطة البنك المختلفة، حيث تتشكل كل لجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء، وتقوم اللجان بعرض تقاريرها وتوصياتها على مجلس الإدارة بشكل دوري لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها.

ولقد تم تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وكذلك تحديد مسئولياتها واختصاصاتها وضوابط عملها ودورية انعقادها ونصاب الحضور لاجتماعاتها وفقًا للائحة عمل كل لجنه والتي تم اعتمادها من مجلس الإدارة. تقوم كل لجنة بإحاطة علم المجلس بما تقوم به من مهام أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفافية مطلقة، ويقوم المجلس بمتابعة عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال المسندة إليها، وللجان المجلس أن تستعين بأي من المديرين التنفيذيين بالبنك أو بمستشارين خارجيين لمساعدتها في أداء مهامها. ويتضمن التقرير السنوي والموقع الالكتروني للشركة عرضًا مختصرًا عن تشكيل كل لجنة وعدد اجتماعاتها خلال السنة.

أ- اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

م	إسم العضو	إسم اللجنة					صفة العضو (تنفيذي / غير تنفيذي)
		لجنة المراجعة والالتزام	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المكافآت والمزايا	لجنة الاستراتيجية	
1	الأستاذ / علي راشد علي المسند المهندي					رئيس	غير تنفيذي
2	الأستاذ / عاصم محمد فهمي محمد رجب	رئيس				عضو	غير تنفيذي-مستقل
3	الأستاذ / محمد محمود علي بدير		عضو				تنفيذي
4	الأستاذة / مريم محمد آل كواري	عضو				عضو	غير تنفيذي
5	الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد	---		---	---	---	تنفيذي
6	الأستاذ / محمد علاء الدين محمد خيرت	---		---	---	---	تنفيذي
7	الأستاذ / أحمد محمد الأصمخ		عضو			عضو	غير تنفيذي
8	الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة			عضو	رئيس		غير تنفيذي
9	الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	عضو				عضو	غير تنفيذي
10	الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة		رئيس	عضو			غير تنفيذي
11	الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي			رئيس	عضو		غير تنفيذي
12	الشيخ حمد بن طلال عبد العزيز العبد لله ال ثاني				عضو		غير تنفيذي-مستقل

1-لجنة المراجعة والالتزام

يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين ويفضل ان يكونوا من الأعضاء غير التنفيذين المستقلين بحيث لا يجوز للعضو غير التنفيذي المستقل الذي يتولى رئاسة لجنة المراجعة ان يتولى رئاسة لجنة أخرى، مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بالموضوعات المالية ومجالات ومعايير المراجعة والمحاسبة، وتعقد اجتماعات اللجنة أربع مرات سنويا، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ/ عاصم محمد فهمي محمد رجب	رئيس اللجنة	مستقل
الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذة / مريم محمد آل كواري	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

تختص لجنة المراجعة والالتزام بالمهام التالية:

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم أو إنهاء التعاقد مع أحدهم، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهم.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع التطابق والالتزام بالبنك، ومراقبي الحسابات، والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

- الاطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والالتزام.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل قطاع المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الالتزام بما ورد بها وكذا متابعة توصيات هذا القطاع ومدى استجابة إدارة البنك لها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل رئيس قطاع التطابق والالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي أصدرها البنك المركزي (إن وجدت).
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل رئيس قطاع التطابق والالتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- مراجعة تقرير قطاع المراجعة الداخلية للبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذا القطاع ومستوى تأهيل رئيس التطابق و الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة عدم الالتزام بها.
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا واتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهم على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهم الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.

2-لجنة المخاطر

يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة ويكون أغلبية أعضائها من الأعضاء غير التنفيذيين ويتم دعوة رئيس قطاع المخاطر بالبنك لحضور اجتماعات اللجنة. تقوم لجنة المخاطر بوضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر في البنك وتحدد سياسات المخاطر وتقوم بمراجعة الإجراءات والإطار العام لإدارة المخاطر وتحدد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة في جميع أنحاء البنك، وتعقد اجتماعات اللجنة أربع مرات على الأقل سنويا، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / محمد محمود علي بدير	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / أحمد محمد الأصمخ	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

تختص لجنة المخاطر بالمهام التالية:

- **تقييم ربع سنوي على الأقل لجميع المخاطر لدى البنك، وعلى الأخص مخاطر استثماراته ومحفظة الائتمان وما تم من إجراءات في شأنها.**
- **وضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر التي قد تواجه البنك مثل مخاطر الائتمان، مخاطر التركز، مخاطر الدول، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر المنتجات الجديدة، مخاطر السيولة، مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.**
- **وضع وتطوير السياسات الخاصة بالمخاطر والإجراءات التنظيمية بالإضافة إلى التأكد من التزام القائمين بقطاعات وإدارات البنك المختلفة بتلك السياسات والإجراءات.**
- **مراجعه واعتماد الآليات الخاصة بإدارة ومتابعه المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بهدف مواجهتها من خلال تقييمها بصورة ملائمة.**
- **الإشراف والتحقق من مدى فاعلية قطاع المخاطر بالبنك.**
- **التأكد من توافر راس مال يتوافق مع الإطار العام للمخاطر بالبنك.**
- **إعداد تقرير دوري عن نتائج أعمال اللجنة وتوصياتها للعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ اللازم بشأنه.**

- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دوريا وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم وإبلاغها لمجلس إدارة البنك لاتخاذ قرار بشأنها.

3-لجنة الحوكمة والترشيحات

تشرف اللجنة على ممارسات الحوكمة في البنك وتتأكد من تطبيق البنك لإجراءات الحوكمة الرشيدة وتقوم باقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تستعرض اللجنة جميع الاقتراحات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة، ويتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بقواعد الحوكمة وكافة الضوابط الرقابية والتنظيمية، وتعقد اجتماعات اللجنة مرتين سنويا، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

تختص لجنة الحوكمة والترشيحات بالمهام التالية:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة داخل البنك.
- المراجعة الدورية والمستمرة لهيكل ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في البنك، وكذلك مراجعة أي تغيرات تطرأ على متطلبات الحوكمة أو القوانين والقواعد السارية والتي قد يكون لها تأثير على البنك.
- دعم مجلس الإدارة في الوفاء بكافة متطلبات الحوكمة.
- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالبنك والتأكد من المراجعة الدورية له.
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام البنك بقواعد حوكمة الشركات، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بالبنك وأخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
- تقديم اقتراحات تجديد تشكيل مجلس الإدارة أو استبدال أحد أعضاء المجلس.
- تحديد مسئوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين، والتأكد من حصول أعضاء المجلس على التدريب الكافي واللازم لقيامهم بالمهام الموكلة إليهم.

4- لجنة المكافآت والمزايا

تختص اللجنة بالأمور المتعلقة بالموارد البشرية للبنك، بما في ذلك الموازنة السنوية للموارد البشرية ومراجعة المزايا والمكافآت السنوية للعاملين بالبنك، ويتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بالموضوعات الخاصة بالهياكل التنظيمية وكافة مجالات وتطبيقات الموارد البشرية، وتعقد اجتماعات اللجنة مرة واحدة على الأقل سنويا وتعرض تقريرها على مجلس الإدارة، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الشيخ حمد بن طلال عبد العزيز العبد لله ال ثاني	عضو اللجنة	مستقل

تختص لجنة المكافآت والمزايا بالمهام التالية:

- تقديم اقتراح لمجلس الإدارة يتضمن سياسات وإجراءات واضحة لمكافآت واستحقاقات جميع العاملين بالبنك والتأكد من تماشي تلك السياسات مع المصلحة العامة لمساهمي البنك وكذلك محاذاة تلك السياسات مع استراتيجية البنك والبيئة الرقابية، مع الأخذ في الاعتبار نطاق عمل ومسئوليات كل وظيفة في البنك، وأن تتضمن مكافآت العاملين جزء ثابت وجزء مرتبط بالأداء.
- تحديد مكافآت واستحقاقات الرئيس التنفيذي وكذلك تقديم اقتراح لمجلس الإدارة بشأن المكافأة السنوية للعاملين.

5- اللجنة الاستراتيجية

تتشكل اللجنة من خمسة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين تتوافر لديهم الخبرة والدراية الكافية وتختص اللجنة بمراجعة ومتابعة موافقات المناقصات والموازنة والاستراتيجية وخطة الاعمال بالبنك وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة وعند الحاجة، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

الإسم	المنصب في اللجنة	جهة التمثيل
الأستاذ / علي راشد على المسند المهندي	رئيس اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / عاصم محمد فهمي محمد رجب	عضو اللجنة	مستقل
الأستاذة / مريم محمد آل كواري	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذ / أحمد محمد الأصمخ	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني
الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	عضو اللجنة	ممثلا لبنك قطر الوطني

ب- جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان المنبثقة منه

م	إســـم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة والالتزام	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المكافآت والمزايا	لجنة الاستراتيجية
	أعضاء مجلس الإدارة						
1	الأستاذ / علي راشد على المسند المهندي	18/17					1/1
2	الأستاذ / عاصم محمد فهمي محمد رجب	18/18	4/4				1/1
3	الأستاذ / محمد محمود علي بدير	18/18		4/4		1/1	1/1
*	الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي	3/3					
4	الأستاذة / مريم محمد آل كواري	14/14	3/3				1/1
5	الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد	18/18					
6	الأستاذ / محمد علاء الدين محمد خيرت	2/2					
*	الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي	3/3		1/1			
7	الأستاذ / أحمد محمد الأصمخ	13/13		2/2			1/1
8	الأستاذ / عبد الله ناصر سالم آل خليفة	18/17			2/2	1/1	1/1
9	الأستاذة / شيخة سالم عبد الله الدوسري	18/16	4/4				1/1
10	الأستاذ / خالد احمد خليفة السادة	18/16		4/4	2/2		1/1
11	الأستاذ / نضال شافي حسن النعيمي	18/18	1/1		2/2	1/1	
12	الشيخ حمد بن طلال عبد العزيز العبد لله ال ثاني	18/17					

*انتهت العضوية في نهاية ٢مجلس الإدارة 2022-2025.

ج- اللجان الداخلية بالبنك (لجان الإدارة)

ولقد قامت الإدارة التنفيذية بتشكيل العديد من اللجان الإدارية المتخصصة لمعاونتها في الإشراف على أنشطة البنك المختلفة كما يلي:

1- اللجنة العليا (Senior Committee)

أصبحت اللجنة التنفيذية من لجان الإدارة بدلا من لجان المجلس بمسمى اللجنة العليا (Senior Committee) وبناءا على قرار مجلس الإدارة رقم 2021/8 المؤرخ 2021/09/27.

هي المسئولة عن تنفيذ استراتيجية البنك ولديها القدرة على توجيه أعمال البنك، وتقوم باستعراض المسائل المقدمة للجنة من القطاعات والإدارات المختلفة بالبنك. تشكل اللجنة من أعضاء المجلس التنفيذيين بالإضافة الى أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وتعقد اجتماعات اللجنة عند الحاجة، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي للبنك
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس القطاعات التجارية-التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي

2- لجنة الأصول والالتزامات (الألكو)

تقوم اللجنة بتحليل تأثير البيئة المالية وتغيرات السوق على أساليب الإدارة المالية للبنك وتقوم بالموافقة على المقترحات الضرورية في تلك الأساليب مع الموافقة على أي تعديلات في أسعار العائد/الفائدة المطبقة على العمليات المصرفية المختلفة، وتجتمع اللجنة مرة كل شهر وعند الحاجة، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع الخزانة
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس القطاعات التجارية-التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

3- لجنة متابعة المخاطر

تختص اللجنة بمراجعة الحالات الائتمانية المقترحة والمحددة من قبل قطاع المخاطر والتي تتطلب المراجعة واتخاذ القرارات متضمنه تكوين المخصصات اللازمة، كما تستعرض التقارير المتعلقة بالمحفظة الائتمانية للبنك، وتجتمع اللجنة بصورة شهرية، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع شبكة الفروع
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع الشركات والاستثمار

4- لجنة مخاطر التشغيل

تقوم اللجنة بالمراجعة الدورية للتغيرات التي تطرأ على المخاطر التشغيلية والبيئة الرقابية الخاصة بالبنك وكذلك خطة إدارة الأزمات واستمرارية العمل، وتجتمع اللجنة بصورة ربع سنوية، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع التطابق والالتزام
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
- رئيس قطاع المراجعة الداخلية

5- لجنة معالجة الديون

تقوم بمراجعه موقف العملاء المتعثرين في السداد وكذلك تراجع اللجنة محفظة الديون المتعثرة بالبنك من حيث تطورها، نسب التعثر، موقف المخصصات ونسب التغطية، وتجتمع اللجنة بصورة ربع سنوية، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع شبكة الفروع
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع الشركات والاستثمار

6- لجنة تعريفة الخدمات المصرفية

تقوم اللجنة بمراجعة وتحديث واعتماد التعريفة المصرفية الموحدة للبنك، وتجتمع اللجنة بصورة نصف سنوية، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي و/او الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- رئيس قطاع العمليات
- مدير إدارة التسويق
- مدير إدارة تطوير الاعمال

7- لجنة الاتصالات

تقوم اللجنة بالموافقة على الاستراتيجية ومقترحات الحملات الإعلانية الخاصة بالبنك، وتجتمع اللجنة بصورة نصف سنوية وعند الحاجة، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- مدير إدارة الاتصالات
- مدير إدارة التسويق
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- رئيس القطاعات التجارية-التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

8 - لجنة تدبير العملات الأجنبية

تقوم اللجنة بتخصيص موارد العملات الأجنبية من السوق الحرة التزاماً بالقواعد واللوائح الصادرة من بالبنك المركزي المصري في هذا الشأن، وتنعقد اللجنة بصورة يومية، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- رئيس قطاع شبكة الفروع
- رئيس المؤسسات المالية وعلاقات المراسلين
- رئيس قطاع التطابق والالتزام (عضو مراقب)
- رئيس إدارة مخاطر السوق

9- لجنة المنتجات الجديدة

تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد منتجات وخدمات البنك الجديدة أو التعديلات الجوهرية على المنتجات والخدمات القائمة والتأكد من أن جميع المخاطر المرتبطة بتلك المنتجات قد تم تحديدها ودارستها وقبولها، وتنعقد اللجنة عند الحاجة، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع التطابق والالتزام
- رئيس قطاع الشئون القانونية والعقود

10 - لجنة الفروع الجديدة

تقوم اللجنة بتحديد وتنفيذ السياسات العقارية للبنك (التطوير، الشراء، والبيع، والاستئجار) ومتابعة خطة عمل إنشاء الفروع الجديدة للبنك، وتنعقد اللجنة مرتين اسبوعياً، وفيما يلى تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس القطاعات التجارية-التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- رئيس قطاع شبكة الفروع
- مدير إدارة الشئون الإدارية
- رئيس المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- رئيس قطاع الشئون القانونية والعقود
- رئيس منظومة التوريدات وإدارة المخازن
- مدير إدارة التطوير العقاري
- رئيس التجزئة المصرفية
- مدير إدارة دراسات الفروع

11 - لجان الائتمان

تقوم بالموافقة على قرارات منح الائتمان لعملاء البنك، وتنقسم الى عدة لجان ائتمان فرعية طبقاً لنوع وحجم التسهيل الائتماني المطلوب، وتنعقد اللجان عند الحاجة، وفيما يلي تشكيل اللجان:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- رئيس التنفيذي لقطاع المخاطر
- رئيس تقييم مخاطر ائتمان المؤسسات و/أو أحد رؤساء اقسام تقييم ائتمان المؤسسات

12- لجنه الجودة

تختص بمتابعة أنشطة إدارة الجودة الشاملة وتحليل شكاوى العملاء والإجراءات المتخذة لحلها وللحد منها، وكذلك دراسة استقصائيات رضاء العملاء الداخلية والخارجية ونتائجها وتوصيات إدارة الجودة الشاملة لتحسن مستوي رضاء العملاء في جميع أنشطة البنك، كما تقوم بتوفير التوجيه الاستراتيجي الذي يضمن التميز في الخدمات المقدمة للعملاء وتجتمع اللجنة بصورة سنوية، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- مدير إدارة الجودة

13- لجنه تكنولوجيا المعلومات

تقوم لجنة تكنولوجيا المعلومات بتوجيه ومراجعة ومراقبة واعتماد الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، والإشراف على مبادرات/مشاريع النفقات الرأسمالية لخطة الأعمال التكنولوجية، وتخصيص الموارد وتحديد أولويات تكنولوجيا المعلومات للأعمال. مبادرات النفقات الرأسمالية التكنولوجية "لخطة العمل" السنوية.

تجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي أو حسب الحاجة ويكون تشكيل اللجنة على النحو التالي: -

- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي لقطاع تكنولوجيا المعلومات و/أو نائبه
- مسؤول امن المعلومات
- رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات للالتزام والمخاطر والحوكمة
- رئيس المخاطر التشغيلية
- رئيس الاستراتيجية / رئيس البرامج والمشاريع الاستراتيجية
  (فقط لمبادرات النفقات الرأسمالية "لخطة العمل")
- رئيس التخطيط المالي وإدارة الأصول
  (فقط لمبادرات النفقات الرأسمالية "لخطة العمل")

14- لجنه أمن المعلومات

تتولي الموافقة على أي مبادرات / تعديلات مطلوبة على سياسة أمن المعلومات، ومراجعة خطط البنك المرتبطة باستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والاستجابة لحوادث العمل، كما تقوم بمراجعة الأحداث المتعلقة بأمن المعلومات وتحديد ما إذا كانت هناك ضوابط كافية لمنع تكرارها، وتجتمع اللجنة بصورة ربع سنوية، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع المراجعة الداخلية
- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات
- مدير وحدة اتصالات وتامين تكنولوجيا المعلومات
- مدير إدارة أمن المعلومات
- مدير بإدارة أمن المعلومات

15- لجنه الموارد البشرية

مراجعة التغييرات في سياسات الموارد البشرية على أساس سنوي، ومراجعة والموافقة على مراجعة التعويضات السنوية؛

(زيادة الرواتب، تقاسم الأرباح، ترقيات الموظفين والشكاوى). تحديثات الترقيات الوظيفية الدورية وتجتمع اللجنة بصورة نصف سنوية وعند الحاجة، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع الموارد البشرية

16- لجنه ادارة خطة التعافي

تقوم لجنة ادارة خطة التعافي بإجراء مراجعة لخطة التعافي كل عامين وتوافق سنويًا على خطة التعافي (التغييرات إذا لزم الأمر) قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة والمجموعة، ومراجعة مؤشرات الإنذار المبكر وانتهاكاتها، وتحديد طبيعة المخاطر والتهديدات الحالية التي يتعرض لها البنك واحتمال حدوث أزمة ناشئة، وتقييم وضع رأس المال والسيولة للبنك، وتحديد مستويات الضغوط وأهداف التمويل عالية المستوى، وتحديد ما إذا كان البنك قد دخل/أو هناك توقع للدخول في منطقة أزمة وفقًا لخطة التعافي، حيث تجتمع اللجنة عند الحاجة (عندما يتم حدوث أي مؤشر بشكل منفصل أو مجتمع أو يؤدي إلى انتهاك أي من مؤشرات كفاية رأس المال أو السيولة) وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع الخزانة

17. لجنة إدارة النفقات الرأسمالية "خطة العمل"

تقوم لجنة إدارة النفقات الرأسمالية "خطة العمل" بمراجعة واعتماد خطة العمل السنوية والنفقات الرأسمالية في جميع أنحاء البنك بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي والتغيرات في الاقتصاد والسوق التنافسية والبيئات التنظيمية،
تجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي أو حسب الحاجة ويكون تشكيل اللجنة على النحو التالي: -

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للإستراتيجية
- المدير التنفيذي للقطاع المالي
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رؤساء الاقسام/ القطاعات الأعمال المعنين (مراقب بدون تصويت)
- رئيس الإستراتيجية (مراقب بدون تصويت)
- رئيس التخطيط المالي وإدارة الأصول (مراقب بدون تصويت)

18. لجنة المخصصات وإدارة المخاطر للميزانية "PRBC"

تقوم لجنة المخصصات وإدارة المخاطر للميزانية "PRBC" بالتحديثات ومراجعة سياسة إدارة مخاطر النماذج، ومراجعة ومراقبة إطار إدارة مخاطر النماذج، وضمان وجود البنية التحتية والخبرات والإجراءات المناسبة لتسهيل تقييم المخاطر المتعلقة بالنماذج وإعداد التقارير عنها، والموافقة على النماذج الجديدة أو التعديلات الجوهرية على النماذج القائمة مع مراجعة النهج والافتراضات المتبعة وتصديق التحديثات ذات الصلة. تعقد اللجنة اجتماعها سنويًا وعند الحاجة.
تتكون اللجنة من:

- الرئيس التنفيذي
- الرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- المدير التنفيذي للقطاع المالي
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قسم الرقابة على المخاطر والتحسين
- رئيس قسم التخطيط المالي وإدارة الأصول والخصوم

د- اللجان المستقلة

لجنة الإشراف على صناديق الاستثمار (حماية حملة الوثائق)

هي لجنة مستقلة منوطة بالإشراف على كافة أنشطة وأعمال صناديق الاستثمار المنشأة بواسطة بنك قطر الوطني، وتتشكل اللجنة من عدد 3 أعضاء على الأقل و11 عضواً على الأكثر ويجب أن يكون غالبية أعضائها من المستقلين، وتنعقد اللجنة أربع مرات على الأقل خلال السنة، ومنح لها القانون صلاحيات واختصاصات مجلس إدارة الصندوق، والتي تتضمن ما يلي:

- تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله على أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقًا لنشرة الاكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
- تعيين أمين الحفظ.
- الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية.
- الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
- تعيين مراقبي حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.

- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربع مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .
- التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الاستثمار مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقا للمادة (159) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

تشكيل لجنة الإشراف على صناديق الاستثمار:

الإسم	المنصب فى اللجنة	الصفة
الأستاذ / حامد سيد بندق	رئيس اللجنة	عضو مستقل
الأستاذ / صابر فرج	عضو اللجنة	عضو مستقل
الأستاذ / محمد عبد الخالق	عضو اللجنة	عضو مستقل

رابعاً: البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

يقوم البنك بصورة دورية بتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية بما يضمن توافر مجموعة من السياسات والقواعد والإجراءات التي يتم إعدادها بواسطة الإدارات الرقابية المعنية بالبنك، والذي يحدد اختصاصات كل إدارة أو وظيفة بما يحقق الفصل التام بين المسئوليات والمهام الوظيفية. ولقد تم اعتماد نظام الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة، كما تقوم لجنة المراجعة و الالتزام بتقييم هذا النظام بشكل دوري ورفع توصياتها بشأنه إلى مجلس الإدارة.
وفيما يلي عرض لأهم محاور نظام الرقابة الداخلية لدى البنك:

- الفصل التام بين مسئوليات وسلطات كافة العاملين بالبنك.
- ضمان دقة وجودة المعلومات، سواء كانت للاستخدام الداخلي لدي للبنك أو للمتعاملين معه من الأطراف الخارجية والجهات الرقابية.
- حماية أصول البنك المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات البنك.
- التأكد من تحقيق أهداف وخطط البنك سواء قصيرة الأجل أو الإستراتيجية.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات.
- ضمان التطبيق السليم لقواعد وتعليمات الحوكمة المؤسسية.

قطاع المراجعة الداخلية

يولي البنك أهمية كبيرة لوظيفة المراجعة الداخلية كونها نشاط مستقل وموضوعي، مصمم لإحكام الرقابة على كافة أنشطة البنك ومساعدته على تحقيق أهدافه من خلال تبني أسلوب منهجي ومنظم يهدف إلى تقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر في البنك، وكذلك التأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة به علي نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات والأنشطة التنفيذية والمالية والقانونية.
يتوافر لدي البنك قطاع مستقل للمراجعة الداخلية، حيث يتولي هذه الوظيفة مدير مسئول متفرغ لهذا العمل، تبعيته الفنية إلى لجنة المراجعة والالتزام، ويتبع إدارياً رئيس مجلس الإدارة.

ويقوم رئيس قطاع المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي إلى لجنة المراجعة والالتزام يوضح نشاط المراجعة الداخلية خلال تلك الفترة وأهم ما توصلت اليه من نتائج ومتابعة تنفيذ توصيات قطاع المراجعة الداخلية ومدي التزام قطاعات وإدارات البنك بتنفيذ تلك التوصيات طبقاً للخطة الموضوعة.

وفيما يلي عرض للمهام الرئيسية التي يقوم بها المراجع الداخلي:

- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالبنك ورفع التقارير للجنة المراجعة والالتزام بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تقييم مدى التزام جميع إدارات البنك بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات وضوابط العمل الداخلية والسياسات الموضوعة بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى.
- تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعة ومدى تناسبها مع تطورات بيئة العمل وظروف والسوق.
- متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية المعنية بالإشراف على نشاط البنك.

قطاع المخاطر

إستناداً الى تعليمات البنك المركزي المصري فان قطاع المخاطر بالبنك يستهدف تحقيق ما يلي:

- تحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يتعرض او قد يتعرض لها البنك.
- تحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك للوقوف على أسبابها وكيفية مواجهتها.
- جودة وفعالية أساليب إدارة المخاطر بالبنك.
- مدى توافق حجم المخاطر المقبولة للبنك مع كل من الاستراتيجية وتخطيط وإدارة راس المال.
- توافر رأس مال كاف يتماشى مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك.
- توافر نظام قوى لإدارة المعلومات متضمنا مؤشرات للإنذار المبكر.
- تقديم تقارير دقيقة ومعبرة، بحيث تمكن المعنيين من اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

قطاع التطابق والالتزام

يلتزم بنك قطر الوطني ش.م.م. بالتأكد من أن كافة أنشطته تتم وفقا للقواعد والأنظمة المصرفية المعمول بها والقوانين ذات الصلة أو المعايير الأخلاقية ومراقبة الالتزام والتي تعتبر من المسؤوليات الرئيسية للجنة المراجعة والالتزام، ومجلس الادارة، والرئيس التنفيذي ومدراء الإدارة التنفيذية العليا. وعليه يتواجد بالبنك قطاع مستقل للتطابق والالتزام بغرض تحديد ومراقبة وتقييم اي مخاطر ناتجة عن عدم الالتزام ودعم البنك بالراي الفني والرقابة المستمرة لمخاطر الالتزام على أن يكون مسئول الالتزام تابعاً بشكل فني وتقريري للجنة المراجعة والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، بينما يتبع إدارياً لرئيس مجلس الإدارة.

قيم الالتزام:

الالتزام بميثاق الاخلاق والسلوك المهني وذلك عن طريق تحقيق أعلي معدل من المهنية هو أحد المعايير الهامة لبنك قطر الوطني ش.م.م. والتي تتوافق بالتالي مع قيم ومبادئ مجموعة بنك قطر الوطني كما يلي:

- عدم قبول اية معاملات أو الدخول في علاقة قد تعد مخالفة للقانون أو منافية لميثاق السلوك المهني للعاملين.
- الحرص على عدم وجود اية بيانات خاطئة متعلقة بالمنتجات والخدمات المقدمة من البنك والحرص أيضاً علي تطابقها مع القواعد والقوانين.
- رفض التعامل مع العملاء والأطراف الأخرى في حالة عدم وجود وتوافر المعلومات والبيانات الكافية التي تعوق البنك من بذل العناية الواجبة لأعرف عميلك.
- وجود سياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة والتي تعد أولوية قصوى لدي البنك وعنصر أساسي فعال في برنامج التطابق والتزام.
- متابعة تنفيذ خطط تحديث بيانات العملاء بشكل دوري.

- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالبنك.
- حق الإبلاغ مضمون لكافة العاملين بالبنك والذي يتيح للعاملين الإبلاغ عن الممارسات الحقيقية عند شعور الموظف بأية اشتباه قائم على حقائق فعلية عن اية عملية غير مشروعة وذلك من خلال القنوات المتاحة وذلك مع مراعاة بذل العناية الواجبة من وجهة نظر التزام والحفاظ على سرية الشخص المبلغ.

مكافحة الجرائم المالية:

مبدأ إعرف عميلك وبذل العناية المهنية الواجبة

- العملاء الجدد ذوي المخاطر المرتفعة، وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال، يتم الحصول على موافقة قطاع التطابق والالتزام قبل فتح هذه الحسابات من خلال مراجعة الأوراق المقدمة من العملاء من خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة تعديل السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- مراجعة الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة من خلال البنك وتقيمها من وجهة نظر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري وتحديث استراتيجية البنك والإجراءات لتغطي المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مراقبة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

إعمالاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال ، يتم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب على مستوي القطاعات المركزية و كذلك شبكة الفروع، لتغطية الكم الكبير من العمليات التي يتم تنفيذها في البنك سواء عن طريق الفروع أو القنوات الإلكترونية الخاصة بالمنتجات والخدمات الأكثر تعقيدا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علما بأن البنك يستخدم نظام فعال لمراقبة وتحليل العمليات المصرفية للوصول الى الأنشطة و العمليات المشتبه بها الخاصة بالعملاء بالإضافة إلى نظام خاص للإبلاغ عن العمليات المشتبه بها وذلك لضمان تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك.

المتابعة لتأكيد تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري والقوانين الدولية:

قطاع التطابق والالتزام يطبق عملية متابعة فعالة لتأكيد تطبيق التعليمات الرقابية الجديدة والتأكيد على إيصالها للأطراف المرتبطة، والمسئولين عن تنفيذها وإدراجها ضمن إجراءات العمل، وكذلك إعداد تقارير ربع سنوية بخصوص تقييم تنفيذ اللوائح والإجراءات إلى لجنة الالتزام والمراجعة. وهذا بالإضافة الى الاستمرار بالالتزام بقانون وتطبيق وتطوير اتفاقية الفاتكا.

إدارة الحوكمة

تهدف إدارة الحوكمة بالبنك إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها، وتكون تبعيتها الفنية والتقريرية للجنة الحوكمة والترشيحات.

ويتمثل دور إدارة الحوكمة فيما يلي:

- تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة البنك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية للحوكمة المؤسسية بما يحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة (أصحاب المصالح).
- ضمان حماية حقوق المساهمين، بكونهم على دراية تامة بالمعلومات وحقوق التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في البنك والتي سوف يكون لها تأثير على المساهمين واستثماراتهم.
- التأكد من الافصاح الكامل عن المعلومات والأحداث الجوهرية بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب.
- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالبنك بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قِبل مجلس الإدارة.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للبنك وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة الأطراف، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام البنك بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

مراقبي الحسابات

يقوم البنك بتعيين مراقبي حسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية، وأن تكون خبرتهم وكفاءتهم وقدراتهم متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط البنك. وتقوم الجمعية العامة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة والالتزام، بتعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم، ويجب أن يتمتع مراقبي الحسابات بالاستقلالية التامة عن البنك وعن أعضاء مجلس إدارته فمراقبي الحسابات ليسوا مساهمين في البنك ولا أعضاء في مجلس إدارته، ولا تربطهم صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس إدارة البنك، كذلك لا يقوموا بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيه، كما إن مراقبي الحسابات محايدين فيما يبدوه من أراء، وعملهم محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

ولا تقوم إدارة البنك بالتعاقد مع أحد مراقبي حسابات البنك أو كلاهما لأداء أية أعمال إضافية غير مرتبطة بعملها كمراقبي حسابات للبنك سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا بعد الحصول على موافقة لجنة المراجعة والالتزام، وبشرط ألا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال المحظور علي مراقب الحسابات القيام بها. ويجب أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة وحجم الأعمال المطلوبة وألا يؤثر ذلك على استقلاليتهما.

ويتبع البنك تعليمات البنك المركزي المصري بخصوص مداورة مراقبي الحسابات، كما يلتزم البنك بقيام مراقبي الحسابات بتقديم نسخة من تقريرهما على تقرير الحوكمة الذي يعده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها، كما يعرض هذا التقرير أيضاً على لجنه الحوكمة ومجلس الإدارة ثم يقدم الى الجمعية العامة العادية للتصديق عليه.

مراقبي حسابات البنك عن العام المالي 2025

أسماء السادة مراقبي الحسابات	الأستاذ / عبد الهادي محمد على إبراهيم – (مكتب حازم حسن KPMG) الأستاذ / محمد حسام الدين محمد عبد الله هلال (مكتب بيكر تيللي محمد هلال ووحيد عبد الغفار)			
تاريخ التعيين	20 فبراير 2025 20 فبراير 2025			
رقم القيد بالهيئة	395 390	تاريخ القيد بالهيئة	2021/09/14 2021/08/01	

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن البنك فور حدوثها والتي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين وكافة الأطراف ذوي المصلحة، حيث يلتزم البنك بإتاحة المعلومات بشفافية بنفس القدر للكافة بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات الملائمة والمبنية على معلومات صحيحة ودقيقة، ويتم ذلك من خلال قنوات الإفصاح المختلفة المتاحة.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يقوم البنك بالإفصاح الى البورصة المصرية ومن خلال الوسائل المختلفة عن معلومات البنك المالية وغير المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل نتائج الأعمال والقوائم المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة السنوي والسياسات المحاسبية المطبقة لدى البنك والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

هذا الى جانب الإفصاح للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية كلاً بحسب المتطلبات، عن معلومات البنك التي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين والمرتقبين ومنها:

- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف البنك ورؤيته الاستراتيجية وطبيعة نشاطه وخطط البنك المستقبلية.
- هياكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للبنك.
- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعقود المعاوضة (ان وجدت).
- أهم المخاطر التي قد تواجه البنك وسبل الحد منها ومواجهتها (ان وجدت).
- أي تغييرات في سياسات الاستثمار (ان وجدت).
- التعاملات على أسهم الخزينة (ان وجدت).
- ملخص قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع
- محاضر الجمعية العامة العادية وغير العادية المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة.
- ملخص القرارات الصادرة عن مجلس إدارة البنك والمتضمنة أحداث جوهرية فور انتهاء اجتماع المجلس وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- بيان بأهم نتائج أعماله خلال الفترة المالية مقارنة بالفترة المائلة السابقة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء اجتماع مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية)، ويتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال البنك المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في المركز المالي للبنك أو في حقوق حملة أوراقه المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.
- الإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة البنك أو أحد المسئولين التنفيذيين الرئيسيين به.
- الإفصاح عن الأحكام الصادرة ضد البنك أو المخالفات والغرامات المفروضة على البنك خلال العام.

علاقات المستثمرين

يقوم مسئولي علاقات المستثمرين في اتصال البنك بسوق الاستثمار، وإنشاء قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق واستفسارات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة.
ولقد قام مجلس إدارة البنك بتعيين 4 مسئولين لعلاقات المستثمرين والذين يتولون مناصب تنفيذية ورقابية هامة داخل البنك ويتبعون الرئيس التنفيذي فيما يخص شئون علاقات المستثمرين. ويلتزمون بحضور اجتماعات الجمعية العامة للبنك. كذلك فإنهم على داريه كاملة بأنشطة البنك وموقفه المالي وكافة الأمور الهامة والجوهرية لذا يقومون بالرد على أسئلة واستفسارات المستثمرين وكذلك معرفة القرارات التي قد يكون لها تأثير على نتائج الأعمال، وتحديد ما يمكن الإفصاح عنه وما هو غير مصرح بالإفصاح عنه من خلال تطبيق القواعد المنظمة للإفصاح والشفافية في السوق.
وفيما يلي أبرز ما يقوم به مسئولي علاقات المستثمرين من مهام:

- القيام بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية طبقاً لقرارات مجلس الإدارة.
- الحفاظ على المساهمين الحاليين والعمل على جذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال البنك وبفرص النمو المستقبلية له.
- التواصل مع المحللين الماليين والمستثمرين وممثلي وسائل الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة عن البنك.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن البنك طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.

- إنشاء قاعدة بيانات للمساهمين ومراعاة التحديث الدوري لها.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الالكتروني للبنك ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير والبيانات الصحفية، والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- المساهمة في إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من البنك وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للبنك وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين ويعتبر هذا التقرير من أهم مصادر المعلومات عن البنك ونشاطه وموقفه المالي، كما يعد بمثابة تقرير من إدارة البنك لكافة المهتمين به عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما يهدف البنك إلى تحقيقه خلال السنة القادمة.

يتكون التقرير السنوي للبنك من الأقسام التالية:

- نظرة عامة
  - كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة
  - كلمة السيد الرئيس التنفيذي
  - تشكيل مجلس الإدارة
- التقرير الاستراتيجي
  - نبذة عن البنك
  - استراتيجية البنك
  - تحقيق نتائج مستدامة
  - خلق وتقديم القيمة
- الأداء التشغيلي
  - الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
  - خدمات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
  - الخدمات المصرفية للأفراد
- أنشطة المسئولية الاجتماعية
- الحوكمة وإدارة المخاطر
  - الحوكمة
  - المراجعة الداخلية
  - التطابق والالتزام
  - قطاع المخاطر
- القوائم المالية
  - تقرير مراقب الحسابات
  - القوائم المالية المستقلة عن العام مقارنة بالعام السابق
  - القوائم المالية المجمعة عن العام مقارنة بالعام السابق
- شبكة فروع البنك

تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بالقانون، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية، و الذى يكون موجهاً من رئيس المجلس إلى المساهمين، ويتضمن تقرير مجلس الإدارة ما يلي:

- البيانات الأساسية للبنك
- رأس مال البنك المصدر والمدفوع
- مسئولي علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال الخاصة بهم
- مراقبي حسابات البنك
- هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة
- تشكيل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليه وعدد مرات انعقاده خلال العام
- تشكيل لجنه المراجعة والالتزام واختصاصاتها وعدد مرات انعقادها خلال العام
- سياسة تعاملات الداخليين
- متوسط عدد العاملين بالبنك ومتوسط دخل العامل خلال العام
- المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق رأس المال وقواعد القيد (ان وجدت)
- تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (ان وجدت)
- مساهمة البنك في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئية خلال العام
- عرض النتائج المالية وأهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل خلال العام
- الشركات التابعة للبنك وأنشطها الرئيسية
- شبكة فروع البنك وعدد الفروع الجديدة التي تم افتتاحها خلال العام
- تقارير الاستدامة ESG و TCFD

تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي الى البورصة المصرية والذي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة مسئولي علاقات المستثمرين، ويتضمن الأقسام التالية:

- بيانات الاتصال بالبنك.
- مسئولي علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال بهم.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم البنك.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى البنك (ان وجدت).
- التغيرات في تشكيل مجلس إدارة البنك خلال الفترة (ان وجدت) وأخر تشكيل للمجلس.

تقرير الحوكمة

وهو تقرير يوضح مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، ويضم التقرير الأقسام التالية:

- البيانات الأساسية للبنك
- هيكل الملكية
- المحاور الأساسية للحوكمة
  - أولا: الجمعية العامة للمساهمين
  - ثانيا: مجلس الإدارة
  - ثالثا: لجان مجلس الإدارة
  - رابعا: البيئة الرقابية
- الإفصاح والشفافية
- المواثيق والسياسات

الموقع الالكتروني

لدي البنك موقع خاص به على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدمين، ويحرص البنك على تحديث موقعة الإلكتروني بصورة مستمرة وتدعيمه بالمعلومات المنشورة عن البنك وكذلك الإفصاح عن الأحداث والمعلومات الجوهرية، ويتيح الموقع الإلكتروني إمكانية التواصل مع البنك بسهولة مع الالتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي يتلقاها البنك من خلال موقعة الإلكتروني.

ويتضمن الموقع الالكتروني للبنك الأقسام التالية:

- نبذة عن البنك ورؤيته ورسالته.
- نبذة عن مجموعة QNB.
- كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة.
- عنوان وبيانات الاتصال بالبنك وفروعه وأماكن أجهزة الصراف الآلي.
- بيانات مسئولي علاقات المستثمرين وكيفية الاتصال المباشر بهم.
- الخدمات المتاحة لعملاء البنك.
- تشكيل مجلس الإدارة ولجنه المراجعة والقطاعات الرئيسية بالبنك.
- التقارير السنوية للبنك.
- تقارير حوكمة الشركات السنوية.
- تقارير هيكل المساهمين الدورية.
- صناديق الاستثمار.
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية المقارنة بفترات سابقة.
- معلومات عن سهم رأس مال البنك.
- الإفصاحات الخاصة بمجلس الإدارة.
- بيانات توزيعات أرباح المساهمين.
- محاضر اجتماعات الجمعيات العامة.
- المسئولية المجتمعية للبنك.
- الشركات التابعة للبنك.
- كيفية تلقي مقترحات وشكاوى العملاء.

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدي البنك ميثاق داخلي عن أخلاقيات العمل والسلوك المهني، يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل البنك. يحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالبنك إتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية البنك ونزاهة العاملين به، بما يضمن حقوق مساهميه وكافة المتعاملين معه.

سياسة تتابع السلطة

يتوافر لدي البنك سياسة تتضمن إجراءات تقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للبنك في المواقع المناسبة، وفي نفس الوقت تشجيع التطوير المهني والنهوض بالموظفين الحاليين، ووضع خطة تتابع السلطة على مستوى الإدارة التنفيذية في الظروف الطارئة أو على المدى القصير والطويل مع التركيز علي التخطيط لتتابع السلطة للعناصر

الرئيسية من خلال دليل إجراءات الموارد البشرية بالبنك وإعداد قائمة بالمرشحين لشغل الوظائف الرئيسية بشكل دوري وفعال بما يحقق قيمة مضافة للبنك وضمان لاستدامتها.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

يتوافر لدي البنك سياسة تهدف إلى تشجيع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأي المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة البنك المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالبنك وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذوي العلاقة والأطراف المرتبطة

يتوافر لدي البنك سياسة تهدف إلى مراقبة عمليات تداول الداخليين على أسهم البنك طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، وتبين مدى التزام الداخليين والمؤسسين والمساهمين الرئيسين والمجموعات المرتبطة بهم ألا يكونوا طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة إلا بعد موافقة الجمعية العامة، على أن يعرض هذا التصرف على الجمعية بكافة تفاصيله وبياناته مقدماً بما في ذلك السعر والكمية قبل إجراء التصرف وذلك دون أن يحق للطرف المعني بعقد المعاوضة التصويت في الجمعية العامة ، كما تضمن تفهم كافة الأطراف المعنية لتعريف التداول الداخلي وقواعد تنظيمه ، ويلتزم الداخليين بما فيهم المساهم الرئيسي و أعضاء مجلس إدارة البنك ومديري البنك ، والمجموعات المرتبطة بهم ، بالإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح مع البنك بما في ذلك ما يكون لهم من مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وكذا الإفصاح عن اية مصالح مادية او تعاملات او أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على نشاط البنك او مصالحه. وتتلخص هذه السياسة في الاتي:

- حظر تعامل أياً من الداخليين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية يصدرها البنك خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون 20% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة البنك أياً كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال وكذلك كبار المسئولين التنفيذيين بالبنك أو الأشخاص الذين في إمكانهم الاطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية للبنك، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات، إلا بعد إخطار الجهات المختصة والحصول على الموافقات اللازمة.

أنشطة المسؤولية الاجتماعية لبنك قطر الوطني ش.م.م. مصر خلال عام 2025

واصل بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر خلال عام 2025 التأكيد على مكانته كأحد أكبر الكيانات في القطاع المصرفي في دعم المجتمع المصري والمشاركة في رعاية العديد من الفاعليات الهامة، حيث قام البنك بالمشاركة في مبادرة " مصر معكم " التي أطلقها البنك المركزي المصري بالتعاون مع صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية، والإرهابية، والأمنية لدعم الأطفال القصر. كما قام البنك بدعم صندوق تحيا مصر من خلال مشاركته في مبادرة قوافل أبواب الخير 2025 بهدف توزيع كراتين مواد غذائية على الأسر المستحقة في جميع محافظات مصر. بالإضافة الى ذلك، شارك البنك في تطوير القاهرة الخديوية بهدف تحسين مظهرها الجمالي ورفع كفاءة المنطقة. كما شارك البنك في المبادرة التي أطلقها البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر لتشغيل مجمع مدارس حلوان.

ونضيف إلى المشاركة في المبادرة السابقة، قيام بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر بدعم المجالات المختلفة من أنشطة المسؤولية المجتمعية التالية:

مجال الرعاية الاجتماعية:

ساهم بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر في العديد من المشروعات التنموية لتحسين الظروف المعيشية للأسر الاكثر احتياجا.

حيث واصل بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر للسنة السابعة مشاركته في المبادرة الوطنية "حياة كريمة" من خلال تقديم مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر للشباب والسيدات بهدف ضمان دخل ثابت لهم ولذويهم ورفع مستوى معيشتهم وكما ساهم البنك توصيل مياه الشرب لعدد من المنازل بقرى حياه كريمة في محافظتي المنيا والفيوم بالتعاون مع جمعية الأورمان.

قام البنك بالمشاركة في مشروعات تمكين المرأة من خلال تدريب 95 سيدة بمركز استدامة في محافظة الفيوم بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية حيث يهدف المشروع إلى تطوير مهارتهن وتوفير دخل مستدام لهن. بالإضافة الى ذلك, أطلق بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر المرحلة الثانية من مشروع (أسطوات) بالتعاون مع مؤسسة وقفيات مصر لتمكين 75 سيدة استكمالا للرحلة الناجحة ل35 سيدة في المرحلة الأولى وإنهاء البرنامج التدريبي على استخدام ماكينات خياطة متقدمة وتصميم مشغولات يدوية.

فضلا عن ذلك، فقد قام بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر بالمشاركة في تجديد شبكة مياه الشرب بقرى مركز الفشن بمحافظة بني سويف بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير. كما قام البنك بتوفير 45 مشروع متناهي الصغر من المشاريع التجارية والحرفية للفئات الأكثر استحقاقاً بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

قام البنك بتوفير التجهيزات اللازمة لدار المسنين التابعة لجمعية سيدات ليونز المعادي بمحافظة القاهرة.

دعم بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر لذوي الاحتياجات الخاصة:

في إطار حرص البنك على دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، قام بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر بتوفير أجهزة تعويضية لذوي الاحتياجات الخاصة بقرى حياة كريمة بمحافظتي الفيوم والأقصر بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

كما قام البنك بتنفيذ مشاريع تمكين اقتصادي لذوي الهمم تحت مبادرة حياة كريمة من خلال توفير مشاريع صغيرة ومتوسطة لهم بمحافظتي الفيوم والمنيا بهدف منح دخل مستدام لهم ولذويهم ورفع مستوى معيشتهم وخفض مستوى البطالة حيث يأتي هذا المشروع بالتعاون مع جمعية الأورمان.

وفي مجال الرعاية الطبية:

قام البنك بدعم مؤسسات الرعاية الصحية في الدولة كركيزة أساسية لتنمية مجتمعاتنا من خلال سد النقص في المعدات الطبية. ومن هنا، استمر البنك في التبرع بالأجهزة الطبية الهامة للمستشفيات التي تقدم خدمات مجانية للقضاء على قوائم

الانتظار وتقديم أفضل الخدمات الطبية للفئات الأكثر احتياجًا، من بين هذه المؤسسات الطبية: مستشفيات جامعة القاهرة (القصر العيني)، مستشفى الناس بمحافظة القاهرة ومعهد أورام الفيوم.

كما قام بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر برعاية غرفتين بمستشفى شفاء الأورمان بمحافظة الأقصر كإحدى المستشفيات الرائدة المتخصصة في علاج الأورام في مصر. حيث جهز البنك غرفتي العناية المركزة والعلاج الكيماوي. بالإضافة الى ذلك قام البنك برعاية غرفة إقامة فردية بمستشفى أهل مصر لخدمة حالات حرجة وزيادة سعة الاستيعابية للمرحلة الثانية من المستشفى.

فضلا عن ذلك, قام البنك بإنشاء وتجهيز أول معمل لصحة الفم والأسنان مدعوم بالذكاء الاصطناعي في كلية طب الأسنان بجامعة القاهرة. سيقدم المعمل تقنيات مبتكرة التي ستيسر عملية تشخيص الحالات وخاصة سكان المناطق النائية بالإضافة إلى خدمة الحالات الحرجة وتقليل قوائم الانتظار.

قام البنك بتطوير مستشفى منية النصر المركزي ورفع كفاءتها وتحسين البنية التحتية إلى جانب توفير الأجهزة الطبية لتحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة.

فضلا عن قيام البنك بتنظيم "قوافل طبية شاملة لكبار السن بدور المسنين ودور كبار بلا مأوى " بالتعاون مع مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الخيرية لتقديم خدمة الكشف وصرف الادوية واجراء العمليات للحالات الحرجة بمحافظات البحيرة وبني سويف والغربية والشرقية والإسكندرية بالتعاون مع مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الخيرية.

<u>وفي مجال التعليم:</u>

يولي البنك اهتماما خاصا حرصا منه على إعداد جيل متميز، قام البنك "بتقديم 22 منحة دراسية" للطلاب المتميزين بجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لاستكمال دور البنك الرائد في دعم المنظومة التعليمية والبحث العلمي. كما قام البنك بتوفير 67 منحة دراسية للطلاب المتفوقين بجامعة الجلالة.

فضلا عن قيام بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر بدعم التعليم الفني من خلال تقديم 28 منحة دراسية للطلبة المتفوقين بجامعة السويدي التكنولوجيا كما قدم 200 منحة دراسية لطلاب جامعة طيبة التكنولوجية وجامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية.

بالإضافة إلى قيام البنك بتنفيذ مشروع تطوير "مدرسة نزلة الشوبك الإعدادية بمحافظة الجيزة ومدرسة حنون الابتدائية بمحافظة الغربية " وتوفير التجهيزات اللازمة بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية.

علاوة على ذلك، قام بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر بتطوير مدرسة نزلة جنيدي الابتدائية بمحافظة بني سويف بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

من ناحية أخرى، نظم بنك قطر الوطني ش.م.م. مصر العديد من "محاضرات التوعية المالية للمستفيدين" من المشروعات التي يقدمها البنك في مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية لنشر مفهوم الشمول المالي وأهميته، والتعريف بمختلف المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد ومراكز تطوير الأعمال ويأتي ذلك بهدف زيادة الوعي المالي، والتوجه نحو مجتمع غير نقدي والعمل على تقديم الخدمات المصرفية لجميع أفراد المجتمع.

مبادرات العمل التطوعي للموظفين:

ينظم البنك العديد من مبادرات العمل التطوعي وذلك ايمانا منه بأهمية العمل التطوعي في تشكيل بيئة عمل إيجابية ومحفزة، حيث قام البنك بتنظيم حملة تبرع بالدم للموظفين بالتعاون مع جمعية أصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان بالمقر الرئيسي للبنك.

بالإضافة إلى قيام البنك بتنظيم حملة تطوعية لموظفي البنك واسرهم لتعبئة كراتين رمضان بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

كما قام البنك بتنظيم حملتين تحت رعاية البنك المركزي المصري وبالتعاون مع بنك الكساء المصري " مبادرة العيد فرحة" و"مبادرة كتابي هديتي" لتشجيع الموظفين على التبرع بالملابس والكتب والمستلزمات الدراسية التي تكون بحالة جيدة ويكون لنا دور في إدخال الفرح والسعادة على حياة الأطفال.

وفيما يلي عرض لمساهمه البنك في مجال المسئولية المجتمعية خلال عام 2025:

	القطـــاع	قيمة التبرع بالألف (جنيه مصري)
1	التبرع لصالح مبادرة تنفيذ المرحلة الثالثة لتطوير القاهرة الخديوية التي اطلاقها اتحاد بنوك مصر بالتعاون مع لجنة تطوير وحماية القاهرة التراثية / محافظة القاهرة	3,000,000
2	التبرع لصالح مبادرة قوافل ابواب الخير التي اطلاقها البنك المركزي المصري للقطاع المصرفي بالتعاون مع صندوق تحيا مصر	1,000,000
3	التبرع لصالح مبادرة مصر معاكم لرعاية القصر من أبناء الشهداء /الضحايا التي اطلاقها البنك المركزي المصري للقطاع المصرفي بالتعاون مع صندوق تكريم الشهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية واسرهم	10,000,000
4	التبرع لصالح مبادرة تشغيل مجمع مدارس البنوك المصرية بحلوان التي اطلاقها البنك المركزي المصري للقطاع المصرفي	20,000,000
5	تبرعات للقطاع الاجتماعي	10,839,000
6	تبرعات للقطاع الصحي	15,225,282
7	تبرعات لقطاع التعليم	9,905,936
8	تبرعات في مجال الرعاية	2,000,000
	الإجمـــالي	71,970,218

محمد محمود علي بدير
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

بنك قطر الوطني شركة مساهمة مصرية
المركز الرئيسي
QNB
Head Office
Qatar National Bank S.A.E

بنك قطر الوطني ش.م.م.

ص ب ١١١١١ – القاهرة – مصر

تليفون: ٢٠٢-٢٧٧٠٧٠٠٠

فاكس: ٢٠٢-٠٢٢٠٧٧٩٩

qnb.com.eg